الإتحاد العام للمقاولات والمهن

U G E P Union Générale des Entreprises et Professions

حزب الاستقلال

# المقاولة و مشروع قانون المالية 2019

***31 أكتوبر 2018: اليوم الدراسي حول مشروع قانون المالية 2019***

# المدخل :

من بين الأولويات التي اعتمدها مشروع قانون المالية لسنة 2019 إعطاء دينامية جديدة للاستثمار ودعم المقاولة مع توفير **دعم خاص للمقاولات الصغرى والمتوسطة والمقاولات الصغيرة جدا** من خلال:

- توجهات عامة
- تدابيرمقترحة

**سنعمل على إبداء ملاحظات الاتحاد العام للمقولات و المهن حول مقترحات مشروع قانون المالية لسنة 2019**

# 1- توجهات مشروع قانون المالية

- تقليص آجال الأداء
- تصفية دين الضريبة على القيمة المضافة المتراكم
- تحسين الولوج للتمويل
- اعتماد آلية مخصصة للمقاولات الصغيرة جدا

# 1/1 تقليص آجال الأداء

- ***إجراءات:***
  - إصدار قانون رقم 15.49المتعلق بسن أحكام خاصة بآجال الأداء يوم 25 غشت 2016
  - إحداث مرصد آجال الأداء يتتبع تطور ممارسات المقاولات العمومية (في البداية) في مجال أداء ديون الممونين و آجال أدائها
  - إحداث بوابة رقمية لمعالجة شكايات ممووني المؤسسات والمقاولات العمومية بشأن مستحقاتهم
- ***ملاحظا ت:***
  - يجب **نشر النصوص التطبيقية والتفصيلية** لقانون 15.49 التي تحدد الآجال النهائية والعقوبات في حالة التأخر
  - يجب على مرصد آجال الأداء أن يتتبع تطور ممارسات **كل المقاولات (** العمومية **والخادعة للقطاع الخاص)**
  - يجب العمل على اقتراح **تدابير خاصة** بالمقاولات الصغرى والمتوسطة في موضوع آجال الأداء حينما يتعلق الأمر بالقطاع الخاص

# 2/1 تصفية دين الضريبة على القيمة المضافة المتراكم

- ***إجراءات:***

  - إجراء أولي لتصفية دين الضريبة على القيمة المضافة المتراكم تجاه المقاولات مع مساهمة القطاع البنكي
  - رصد مبالغ مهمة لتسريع وتيرة تصفية دين الضريبة على القيمة المضافة المتراكم تجاه المقاولات العمومية الكبرى على الخصوص

- ***ملاحظا ت:***

  - يجب **تقييم الاجراء الأولي** لتصفية دين الضريبة على القيمة المضافة المتراكم تجاه المقاولات
  - يجب على الشركات الكبرى التي استفادت من هذه الارجاعات أن تقوم بأداء ما بذمتها من مستحقات تجاه المقاولات و خاصة المقاولات المتوسطة و الصغرى والصغيرة جدا
  - يجب على مرصد آجال الأداء أن ينشر تقرير كل ثلاثة أشهر حول متأخرات الدولة تجاه المقاولات فيما يخص ارجاعات الضريبة على القيمة المضافة أوالفائض من الضريبة على الشركات
  - يجب على مرصد آجال الأداء أن ينشر تقرير كل ثلاثة أشهر حول وضعية ديون موني المؤسسات و المقاولات العمومية (مع توضيح حجم وأقدمية الديون)

# 3/1 تحسين الولوج للتمويل و اعتماد آلية مخصصة للمقولات الصغيرة جدا

- ***<u>إجراءات:</u>***

  - تبسيط آليات الضمان التي يديرها صندوق الضمان المركزي إلى آليتين : آلية مخصصة لتمويل حاجيات السيولة و آلية مخصصة لتمويل الاستثمار
  - رفع سقف تمويل المقاولات الصغيرة جدا عبر جمعيات ا لقروض الصغرى (من 50.000 إلى 150.000 درهم )
  - اعتماد آلية مخصصة للمقاولات الصغيرة جدا

- ***<u>ملاحظا ت:</u>***

  - يجب **تقييم كل الآليات الضمان المتوفرة** مع تدقيق الموارد العمومية المرصودة وحصر المقاولات الصغرى المعنية بهده الآليات وفرص الشغل التي تم خلقها
  - أخد **الحيطة من تكلفة** الولوج إلى القروض الصغرى بالنسبة للمقاولات حيت غالبا ما تفوق النسب المعمول بها من طرف الابناك التجارية

# 2- أهم تدابير مشروع قانون المالية

- مراجعة الجدول الحالي للضريبة على الشركات بهدف ملائمته مع خصوصيات المقاولات الصغرى و المتوسطة عبر تخفيض نسبة الضريبة على الشركات من % 20 الى % 17.5 بالنسبة للأرباح ما بين 300.001 و 1.000.000 درهم

- تقليص الحد الأدنى للجزاءات والغرامات الناتجة عن عدم الإدلاء أو الإدلاء المتأخر بالإقرار أو الإقرار الناقص المتعلق برقم أعمال المقاول الذاتي من 500 درهم إلى 200 درهم

- الرفع من سعر الحد الأدنى للضريبة من 0.5% إلى % 0.75 بالنسبة للمنشآت التي تصرح بحصيلة فيها عجز ابتداء من السنة الرابعة

- تخفيض سقف مبلغ النفقات المدفوعة نقدا القابلة للخصم على المستوى الضريبي، في حدود 5000 درهم عن كل يوم و عن كل مورد و في حدود 50.000 درهم عن كل شهر

- إلغاء الديون المتعلقة بالقروض الممنوحة للمقاولين الشباب من طرف الدولة في إطار الآلية التي تم وضعها لتسهيل حصول هده الفئة على القروض البنكية والتي تم التخلي عنها عام 2002